



من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت، تصدر شركة 'آراء' للبحوث والاستشارات مؤشرا شهريا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة 'الأنباء' وبرعاية شركة 'لكزس'. ويعتبر مؤشر 'ثقة المستهلك' المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك، مرتكزا على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم بالنسبة لأوضاعهم المالية، وانعكاس ذلك على قدراتهم الشرائية. ويصدر المؤشر في بداية كل شهر، وهو يرتكز على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص، موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات. وقد تم إجراء البحث بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية، وتمت مراعاة أن تكون العينة ممثلة للتوزيع السكاني في الكويت، ويستند تقييم المؤشر العام لثقة المستهلك إلى 6 مؤشرات اعتمدها الباحثون في شركة 'آراء' لقياس مدى رضا المستهلكين وتفاؤلهم وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، مؤشر الدخل الفردي الحالي، مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا، مؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حاليا ومؤشر شراء المنتجات المعمرة. وتستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الـ 6 بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ 'إيجابي' أو 'سليبي' أو 'حيادي'. يتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساسي كمقياس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي تساوي 100 نقطة، وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين، فكلما تجاوزها المؤشر كان الوضع النفسي للمستهلكين في الكويت يميل نحو التفاؤل أكثر فاكتر، وكلما تراجع المؤشر عنها في اتجاه الصفر كانت النظرة أكثر تشاؤما.

مؤشر 'آراء' بالتعاون مع 'الأنباء' وبرعاية 'لكزس'

# تراجع ثقة المستهلكين في فبراير.. والمواطنون الأقل ثقة بالاقتصاد



## لا بد من الترشيد وتنويع الدخل

قال مؤشر 'آراء' إن قيمة الرواتب والتقديمات السنوية تبلغ نحو 1,7 مليار دينار أي ما نسبته 54٪ من مجمل النفقات العامة ويمنو سنوي يصل إلى 3٪. وبما إن عجز الموازنة المتوقع يقارب نسبة الـ 18٪ من الناتج المحلي، فإن تخفيض النفقات وترشيدها أمست قضية محورية في السياسة الرسمية. لذا، فإن مسألة تطوير وتنويع مصادر الدخل الفردي مطروحة بشكل ملح، وبرز أحد أشكال معالجتها بتشجيع عملي ومؤازرة المشاريع الشبابية من قبل اتحاد الصناعيين ومن قبل الهيئات الرسمية المعنية وبالشراكة مع الصندوق الوطني. إن الانتشار المدروس والمسؤول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات التجارية السياحية الحرفية، فضلا عن الصناعية ضمن من جهة بزوغ مصادر إضافية للدخل الوطني والناتج المحلي، علما بأن القطاع غير النفطي من المتوقع أن ينمو بنسبة 4,5٪ خلال السنة الحالية مع قدرته على رفع هذه النسبة في السنوات المقبلة.

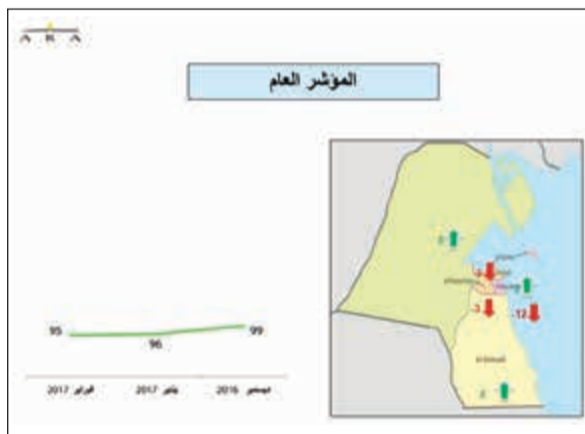
ومن جهة أخرى، فإن استيعاب أعداد متزايدة من الشباب للتأسيس والعمل في هذه الشركات والمشاريع يخفّض من عبء التوظيف في القطاع الحكومي ويخفف بالتالي حجم النفقات العامة.

## توظيف العمالة الوطنية ضرورة ملحة

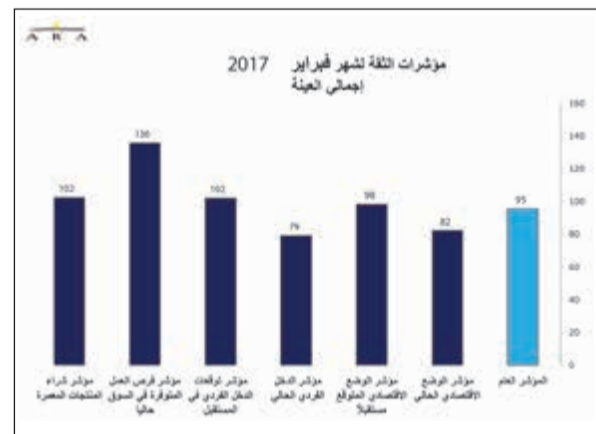
كشف مؤشر 'آراء' أنه بعد التراجع الحاد لمعدل مؤشر فرص العمل المتوفرة في السوق حاليا خلال شهر يناير المنصرم والذي بلغ 25 نقطة مقارنة بشهر ديسمبر 2016 عادت الحركة العفوية لسوق العمل إلى بعض نشاطها مسجلة 136 نقطة بإضافة 9 نقاط على رصيدها السابق ويتراجع 15 نقطة خلال سنة. إن سوق العمل في الكويت يتصف بجملة من الخصوصيات ومنها الهيكلية الاقتصادية وأنظمة العمل وإجراءات وشروط كفاءة اليد العاملة الوافدة، فضلا عن المساعي الرسمية لرفع مستوى المواطنين في الحجم الإجمالي للقوى العاملة. إن هذا المسعى يتطلب المزيد من الخطط والجهود بما فيها القيام بحملات تدريب وتأهيل مهني للقوى العاملة الوطنية مع السعي لعصبة المناهج المدرسية لتلبية حاجات السوق، ومن جهة أخرى زيادة للحوافز للمواطنين للانخراط بتأسيس شركات متوسطة وصغيرة أو الاندماج في سوق العمل في القطاع الخاص في شتى مباديته. شكلت شركة نفط الكويت نموذجا لتوسيع أعداد المواطنين العاملين لديها وقامت مؤخرا بتوظيف 800 مواطن من حملة الشهادات الجامعية و200 مواطن من حملة دبلوم اختصاص، وبذلك تم توظيف 5 آلاف موظف خلال 5 سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، لابد من عصنة وتنظيم أفضل لشروط العمل للوافدين في الكويت بحيث تكون منسجمة مع حاجات السوق وضرورات البنى الاقتصادية والخدماتية وأن تكون مكملة لعمل المواطنين وليست منافسة لهم.

الإشارة إلى تراجع مستوى ثقة العاصمة إلى 90 نقطة بخسارة 22 نقطة خلال شهر. وفي ضوء امتلاك العاصمة سمات خاصة بصفتها موقع القرار السياسي والمالي والاقتصادي، ربما تعبر العاصمة بتراجع مستوى ثققتها عن صعوبات وإشكاليات المرحلة الانتقالية وأهمية الإسراع في اتخاذ القرارات الضرورية المتعلقة بالشأنين المالي والاقتصادي.

الملاحظ أن العاصمة عبرت عن عدم رضاها على الوضع الاقتصادي بتراجع 22 نقطة بينما انخفض مستوى ثققتها بمؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا إلى نقطة واحدة. من جهة أخرى، فإن تعبير معظم مكونات البحث بما فيها العاصمة عن عدم الرضا على الوضع الاقتصادي الحالي انسحب كذلك على معدل مؤشر آراء للوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا الذي سجل 98 نقطة بتراجع 4 نقاط. تراجعت المعدلات في إصدار تراخيص 499 مؤسسة أوساط ذوي الدخل المتوسط 22 نقطة وذوي الأعمال الخاصة 26 نقطة، كاشفين بذلك الغطاء عن بعض الصعوبات الهيكلية التي يتعرضون لها. كما برز تدني المعدل على صعيد المناطق بخسارة محافظة مبارك الكبير 22 نقطة والفروانية 14 نقطة.



في شهر يناير 2017 مقارنة بسببولة يناير 2016، وضمن هذه العوامل والمناخات، منح المواطنون المعدل العام 94 نقطة بخسارة 7 نقاط والمقيمون العرب سجلوا 98 نقطة بإضافة 10 نقاط. أما على صعيد المناطق فقد خسر المعدل في محافظة مبارك الكبير 12 نقطة وفي العاصمة 3 نقاط وكذلك في محافظة الفروانية مقابل ارتفاعها 3 نقاط في كل من المحافظات الأخرى. فرضت تداعيات انهيار أسعار النفط في الأشهر الماضية على البلدان المنتجة عدة التزامات بما فيها اتخاذ جملة من القرارات وبناء إستراتيجيات مالية واقتصادية جديدة للتصدي للعجز المالي في موازاتها. كذلك فرضت قرارات تخفيض وترشييد الدعم



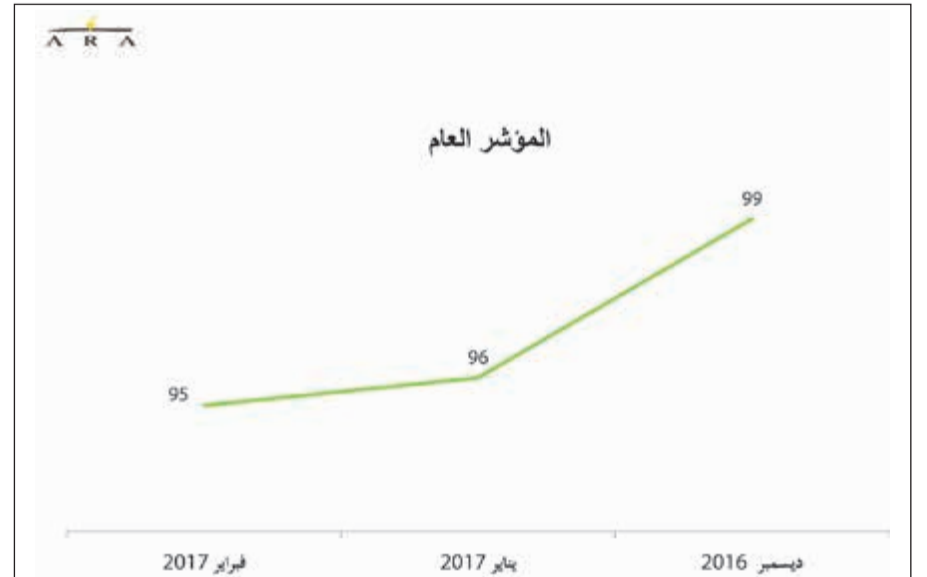
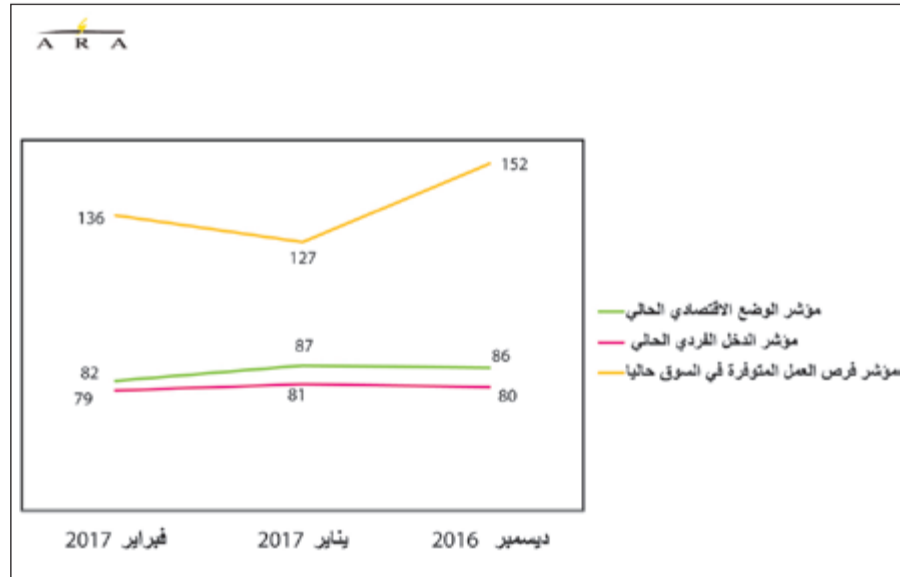
فبراير، و44,3 دولارا خلال 11 شهر من السنة المالية 2016/2017. مع ارتفاع مستوى السورادات النفطية تقلصت قيمة عجز الموازنة المتوقعة للسنة الحالية إلى ما بين 4 و5 مليارات دينار كون السعر الافتراضي في الموازنة حدد 35 دولارا. احتلت البنوك الكويتية المرتبة الأولى خليجيا بمعدلات نمو الأرباح بنسبة 5,8٪. القفزة النوعية التي سجلتها البورصة خلال شهر يناير يارتفاع كل مؤشرات القيمة والسعرية على الرغم من انكفاء الميل التصاعدي لحركة البورصة خلال شهر فبراير الذي أعاد بعض التوازن المنطقي إليها. من جهة أخرى، لا تزال تسجل التداولات العقارية تراجعها بلغ ما نسبته 15,5٪

كشف مؤشر شركة آراء للبحوث وللاستشارات التوسيقية لثقة المستهلك لشهر فبراير 2017، عن تسجيل المؤشر العام 95 نقطة بتراجع نقطة واحدة عن معدل يناير الفائت، ما يعكس حالة من الاستقرار لمعدلات الثقة، لكن إذا ما قارنا هذا المعدل على أساس سنوي أي بالعودة إلى معطيات شهر فبراير 2016 يظهر بوضوح مستوى تراجع الثقة بخسارتها 8 نقاط خلال عام.

ومن جهة أخرى، فإن الاستقرار النسبي لمعدل المؤشر العام خلال شهر لا يعكس بدقة قناعات وميول ومستوى ثقة كل مكونات البحث، فالمناخات العامة في أوساط المستهلكين متباينة ومتفاوتة على قاعدة العلاقات الاقتصادية لكل منهم. ولكن اللافت من خلال مؤشرات بحث فبراير، تراجع كل المعدلات في أوساط المواطنين، بينما من جهة معاكسة ارتفاعها بمستويات عالية من قبل المقيمين العرب. وهذه الظاهرة تعود إلى جملة من العوامل التي يواجهها المستهلكون على المستويات المختلفة سواء الإيجابية منها والسلبية، وهي:

- 1 - استقرار الارتفاع النسبي لأسعار النفط الكويتي التي سجلت معدلا بلغ خلاله سعر البرميل 52,4 دولارا خلال شهر

## تراجع ثقة العاصمة بالأوضاع الاقتصادية يؤشر لأهمية الإسراع في الإصلاح الاقتصادي



## تراجع إقبال الإناث والشباب على الشراء

سجل مؤشر آراء لشراء المنتجات المعمرة 102 نقطة بخسارة نقطة واحدة من رصيده ليحتل بذلك ثاني أدنى مستوى له منذ 5 أشهر، ويبدو أن جملة من العوامل حدث من نشاط الأسواق الاستهلاكية ومنها: من المتوقع أن ترتفع نسبة التضخم للسنة الحالية إلى 4٪ وهذا يضعف القيمة الشرائية للمداخيل. وقد ارتفع مؤشر ثقة المستهلك للشباب من 35 إلى 18 سنة 15 نقطة خلال فبراير مسجلا 91 نقطة. إن فئتي الإناث والشباب يعتبران من الفئات الاجتماعية الأكثر إقبالا على الشراء، فهل تراجع معدلاتهم لمؤشر شراء المنتجات المعمرة يمكن اعتباره بداية تغيير في ثقافة الاستهلاك؟